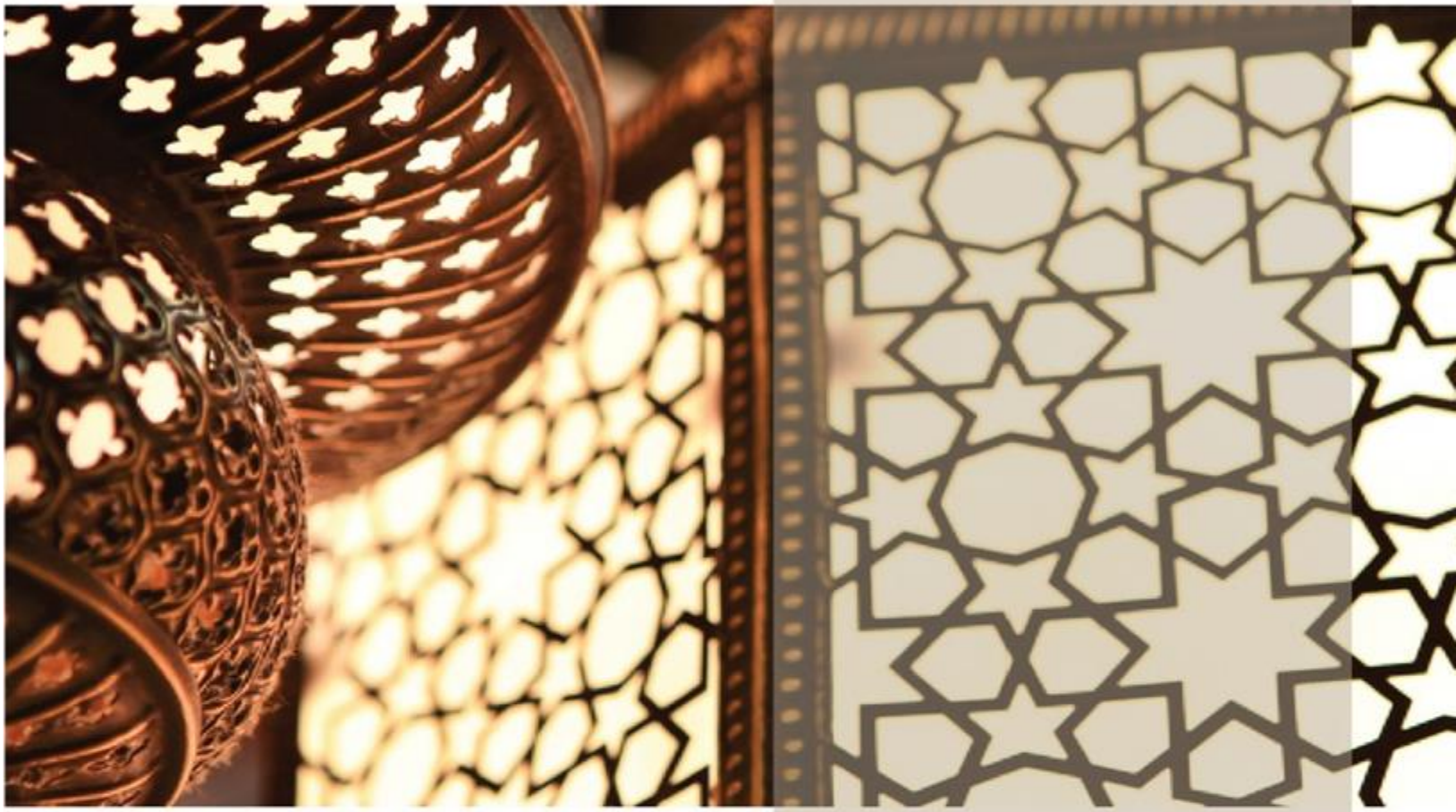

مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

المجلد: السادس والعشرون العدد: الأول

التاريخ: 1439 - 2017

مجلة علمية - دورية - محكمة

تُعنَى بنشر الأبحاث الشرعية

والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الملك خالد

أبها- المملكة العربية السعودية

المجلد (السادس والعشرون)   العدد (الأول)

١٤٣٩هـ -٢٠١٧م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١٤٢٤/٢/١١هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشـــراف والتحـــرير

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

مديـــر الجامعة

نائب المشرف العام

أ.د. سعد بن عبدالرحمن العمري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئـيس التحريـر

د. خالد بن محمـد القرنـي

الهيئـة الاستشاريـة

معالي الشيخ الأستـــاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء
معالي الشيخ الأستـــاذ الدكتـور سعـد الخثـــلان	عضو هيئة كبار العلماء
معـــالي الشيـــخ الدكتـــور قيـس المبـــارك	عضو هيئة كبار العلماء
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور زاهـر بن عـواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور عيـاض بن نـامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتـور عبد الرحمن الزنيـدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

رئيس هيئة التحرير

د. خـــالـــد بن محمد القـــــرنـــي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بجامعة الملك خالد.

أعضاء هيئة التحرير

١. أ.د. جبريل بن محمد حسن البصيلي

عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه بجامعة الملك خالد.

٢. أ.د. يحيى بن عبدالله البكـــــري

أستاذ السنة وعلومها بجامعة الملك خالد.

٣. أ.د. عبدالوهاب العروسي فرحـــات

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد ، وأستاذ الدراسات الكلامية ومناهج البحث، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية.

٤. أ.د. كمـــال مـولـــــود جحيـش

ستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد ، وأستاذ العقيدة والفكر الإسلامي المعاصر، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسطنطينة، الجزائر.

٥. أ.د. محمد بن ظـــافر الشهـــــري

أستاذ السنة وعلومها ، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد .

٦. د. أحمد بن محمد آل سعد الغامـــدي

أستاذ الفقه المشارك بجامعة الملك خالد.

٧. د. محمد بن عبدالله جابر القحطاني

أستاذ التفسير المساعد، بجامعة الملك خالد.

٨. د. مـــحـمـــد بن سـالـم الشغيبـــــي

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بجامعة الملك خالد.

مدير التحرير

د. نبيل بن محمـــــد مرعـــــي سعيـــــد

أستاذ التفسير المساعد، بجامعة الملك خالد.

المدقق اللغوي

د. إبراهيم أحمد خـــالد أحمد حـــــامد

أستاذ الأدب المقارن المشارك في قسم اللغة العربية، بجامعة الملك خالد.

رؤيـــة المجلـــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيـــم المجلـــة:

١. الأمانـة.

٢. العـدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقـان.

أهـداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(https://jisais.kku.edu.sa)

قواعـد النشـر

أولاً- شروط النشـر:

١. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.

٢. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.

٣. ألا يكون البحث جزءًا من كتاب، أو مستلاً من رسالة نال بها كاتبها درجةً علميةً.

٤. ألا يكون قد سبق نشره، أو أرسل للنشر في مجلة علمية أو دورية.

ثانيًا- تعليمات النشر:

١. يقدم الباحث عمله عبر بريد المجلة الإلكتروني، مدونًا بنظام (word) وفق الآتي:

- نوع الخط (Traditional Arabic)
- نمط المتن: (١٦)، والهوامش والمراجع: (١٢) والعناوين (١٨).
- الحد الأقصى لعدد كلمات البحث (١٠٠٠٠) كلمة.

٢. يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة، على أن يكون الملخص باللغة الإنجليزية مترجماً من جهة معتمدة.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).
- خطاب من الباحث موجه إلى رئيس التحرير بطلب نشر البحث في المجلة.
- إقرار من الباحث بأن بحثه لم يسبق أن نشر في أي وعاء علمي آخر.

٣. التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- ذكر اسم الكتاب، ثم اسم مؤلفه، مع معلومات النشر عند أول ورود له.
- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن.

ثالثًا- إجراءات التحكيم والنشر:

١. تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.

٢. ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، لا علاقة لها بالبحث أو الباحث.

٣. تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٤. تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

م	اسم الباحث	عنوان البحث	الصفحة
١	د. عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله	أثر التاريخ في تفسير القرآن الكريم	٣-٥٥
٢	د. وائل محمد علي جابر	مَسَائل علوم القرآن المتوقِّفَة على النَّقْل جمعًا ودراسة	٥٦-٩٦
٣	د. فهد بن سعيد بن هادي آل مالح القحطاني	أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة لمصنفه عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي ت٦٠٦هـ	٩٧-١٢٩
٤	أ.د.سالم بن محمد بن سالم القرني	اختصاص الله بالأسماء الحسنى	١٣٠-١٧٣
٥	د. سامية بنت ياسين البدري	المسائل العقدية في حديث الاستخارة -دراسة تحليلية	١٧٤-٢٢٤
٦	د. محمد بن عبدالرحمن الأحمري	الثقب في بدن الإنسان للزينة - دراسة فقهية	٢٢٥-٣٠٢
٧	د. منير عبد الله خضير	توريث الإخوة مع الجدّ بالأدلّة والترجيح وأثره في الإفتاء والقضاء	٣٠٣-٣٦٢
٨	د. علي بن خضران بن محمد العُمري	التعادل عند الأصوليين	٣٦٣-٤١٣

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فإن هيئة تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية يسرها أن تضع بين يدي الأساتذة والباحثين العدد الأول من المجلد السادس والعشرين، وهو العدد المتميز في موضوعاته، المتنوع في مضمونه، فقد ضم ثمانية أبحاث في العديد من التخصصات الشرعية، حيث تناول في الدراسات القرآنية: البحث الأول بعنوان: "أثر التاريخ في تفسير القرآن الكريم" للدكتور عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله، والبحث الآخر بعنوان: "مَسَائل علوم القرآن المتوقِّفَة على النَّقْل جمعًا ودراسة" للدكتور وائل محمد علي جابر. وفي السنة: بحث بعنوان: "أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام -جمع ودراسة- لمصنفه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت٦٠٦هـ" للدكتور فهد بن سعيد بن هادي آل مالح القحطاني. وفي العقيدة: بحث بعنوان: "اختصاص الله بالأسماء الحسنى" للأستاذ الدكتور سالم بن محمد بن سالم القرني، والبحث الآخر بعنوان: "المسائل العقدية في حديث الاستخارة -دراسة تحليلية-"، للدكتورة سامية بنت ياسين البدري. وفي الفقه: بحث بعنوان: "الثقب في بدن الإنسان للزينة -دراسة فقهية-" للدكتور محمد بن عبد الرحمن الأحمري، والبحث الثاني بعنوان: "توريث الإخوة مع الجدّ بالأدلّة والترجيح وأثره في الإفتاء والقضاء" للدكتور منير عبد الله خضير. وفي أصول الفقه: بحث بعنوان: "التعادل عند الأصوليين" للدكتور علي بن خضران بن محمد العُمري. وبهذا يصدر هذا العدد المتضمن هذه الدراسات المتنوعة، والتي تهدف إلى إثراء المكتبات الإسلامية، والعلوم الشرعية بالدراسات المتخصصة.

وهيئة تحرير المجلة إذ تتحف القراء بهذا العدد؛ فإنها تدعو الباحثين إلى النشر والكتابة في مختلف الدراسات الإسلامية المتخصصة، والتي تهدف إلى معالجة المستجدات، وفق المنهج العلمي، سعياً في نشر الرؤية الإسلامية لمختلف القضايا المعاصرة، سائلين الله التوفيق لكل ما يحب ويرضى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رئيس هيئة التحرير

د/ خالد بن محمد بن علي القرني

أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة
لمصنفه عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي ت٦٠٦هـ

إعداد

د. فهد بن سعيد بن هادي آل مالح القحطاني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم السنة وعلومها

جامعة الملك خالد بأبها

ملخص البحث

حظيت عمدة الأحكام باهتمام بالغ من لدن أهل العلم عمومًا وأهل الحديث خصوصًا وذلك راجع لمكانة الكتاب العلمية فهو عمدة كاسمه ومكانة مصنفها الحافظ عبدالغني المقدسي الحديثية والفقهية وقد كان هذان السببان كفيلين بخدمة الكتاب من ناحية متنه حديثيًّا وفقهيًّا ولكون السائد المنتشر خدمة العمدة فقهيًّا ولأني لم أقف على دراسة سابقة تخدم الجانب الحديثي فيه؛ فقد آثرت خدمة متنه حديثيًّا من حيث: إبراز أنواع علوم الحديث المتنية فيه وربط الجانب النظري لعلوم الحديث بالجانب التطبيقي سالكًا في البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي وكان في مقدمة وثلاثة مباحث-كل مبحث ثلاثة مطالب- وخاتمة وخلصت إلى نتائج أهمها: اشتمال البحث على ثلاثة أنواع من علوم الحديث: فقهِ الحديث وغريبه ومختلِفِه أما الفقه فقد كان فيه حنبليًّا وأما الغريب فورد تفسير الحافظ المقدسي له عقب واحد وأربعين حديثًا.

كما ورد تفسير النبي ﷺ لغريب الحديث في أربعة مواضع وتفسير الصحابي في ثلاثة مواضع ويبدو أن المقدسي استفاد من كتب الغريب قبله كابن سلام وابن قتيبة والخطابي ومن ابن الأثير وهو من أقرانه ولم يكن الحافظ المقدسي مجرد ناقل وإنما كان له اختيار وإضافة على من سبقه من أصحاب الغريب.

وأما مختلف الحديث فقد ورد بين حديثين في عمدة الأحكام جمعَ بينهما.

وقد آثرت الاختصار اقتداءً بمصنفها؛ إذْ بناها على الاختصار.

❊❊❊

Types of Textual Hadith Sciences in *'Umdat al-Ahkam* by Abdulghani Al-Maqdisi (d. ٦٠٦ AH), Collection and Study

By:

Dr Fahad Saeed Alqahtani

Assistant Professor of Hadith and its Sciences- Sunnah Department, King Khalid University

Abstract

The Book of "*'Umdat al-Ahkam*" has received a great attention by Muslims scholars specially Hadith specialists. This was due to its knowledge status and for its well-known author Ahafiz Abudlghani Almaqdisi and its stature in Hadith field. These two reasons are sufficient to serve the books' texts from both jurisprudence and Hadith sides. In fact, the dominant trend towards dealing with the texts of the book was to study them from a legal perspective, while studying them in relation to its hadith sciences was seldom and no previous study concerning this point has been found. So, I decided to study the texts according to hadith sciences in order to highlight types of textual hadith sciences, and linking theoretical side of these sciences with their practical side by adapting inductive and deductive methodology. The research contains introduction, three chapters (every chapter contains three subchapters) and conclusion. The most important results of the research are that, it includes three types of Hadith sciences (hadith jurisprudence, its rare words (*gharib*) and disputed texts). Its Jurisprudence (fiqh) was clear it was based on *hanbali* school. Regarding the *gharib* texts, they were interpreted by Almaqdisi after forty one hadith. The interpretation of the prophet to unclear words of hadiths were mentioned in four places in the book, and the interpretation of the companions in three ones. It seems that the author benefited from the early books on *gharib* (rare words) written by Ibn Sallam, ibn Qutaybah, al-Khattabi, and ibn al-Athir. Almaqdisi was not transcriber but he has his own choice amd addition to his predecessors' works on this issue.

❊❊❊

المقدمة

الحمد لله الملك القدوس السلام أتم لنا النعمة ورضي لنا دين الإسلام، وصلى الله وسلم وبارك على سيد الأنام، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه الكرام، أما بعد، فلما كان من مدارج العلم عمومًا والحديث خصوصًا إتقانُ عمدة الأحكام، للحافظ الإمام عبدالغني المقدسي فقد اعتنى العلماء بحفظها، وشرحها، مما دعاني للمساهمة في خدمة هذا الكتاب حديثيًّا من جهة قد يُغفل عنها، وذلك بإبراز أنواع علوم الحديث المتنية فيه.

أهمية الموضوع:

١-تعلقه بأحاديث كتابين تلقتهما الأمة بالقبول.

٢-أهمية متن عمدة الأحكام عند أهل العلم عامة، وأهل الحديث خاصة؛ إذ هو عمدة كاسمه.

٣- مكانة الحافظ عبدالغني المقدسي الحديثية.

أسباب اختيار الموضوع:

١-أهمية عمدة الأحكام الحديثية، والفقهية.

٢-لدي اهتمام بخدمة عمدة الأحكام حديثيًّا، وهذا البحث أحد جوانب خدمته.

٢- كون موضوع البحث لم يُسبق أن بُحث فيه حسب علمي.

أهداف البحث:

١-إبراز أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام.

٢-ربط الجانب النظري لعلوم الحديث بالجانب التطبيقي.

٣-خدمة الكتاب من جهة متنه حديثيًّا.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسات سابقة عُنيت بإبراز أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام، مما دعاني لإفراده بالبحث، وإبرازه للناس وسميته(أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة).

المنهج المتبع في البحث:

سلكت المنهج الاستقرائي الاستنباطي، بحيث استقرأت جميع كتاب عمدة الأحكام، واستخرجت أنواع علوم الحديث المتنية المذكورة فيه، ويُلحظ أن الحافظ المقدسي لم يُسَم الأنواع، وإنما اكتفى بتطبيقاتها، فسميتُها، ورجعتُ لكتب علوم الحديث، مكتفيًا بذكر أهمِّ كتابين فيها، وهما معرفة علوم الحديث للحاكم، ومعرفة أنواع علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح، ذاكرًا رقم النوع، واسمه عندهما، أو أحدهما، ولم أَذكر غيرهما إلا للحاجة إليه في مواضع يسيرة، وذكرتُ جملة يسيرة توضيحية عند كل نوع، مكتفيًا بذكر رقم الحديث في عمدة الأحكام – تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-، دون ذكر رقم الصفحة؛ خشية الإطالة، وآثرت الاختصار؛ اقتداءً بمصنِّف عمدة الأحكام؛ إذْ بناها على الاختصار.

❊❊❊

خطة البحث:

قسمتُ البحث إلى مقدمةٍ وثلاثة مباحثٍ وخاتمةٍ على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أهميةُ الموضوعِ وأسبابُ اختيارهِ ومنهجُ البحثِ وخطتُه.

المبحث الأول: فِقهُ الحديث في عمدة الأحكامِ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية فقه الحديث.

المطلب الثاني: فقهُ الحديث في تراجم عمدة الأحكام.

المطلب الثالث: فقهُ الحديث عقب أحاديث عمدة الأحكام.

المبحث الثاني: غريب الحديث في عمدة الأحكامِ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف غريب الحديثِ وأهميتُه.

المطلب الثاني: طُرقُ تفسير الغريب الوارد في ثنايا أحاديث عمدة الأحكام.

المطلب الثالث: سَرْدُ الغريب الوارد عقب أحاديث عمدة الأحكام.

المبحث الثالث: مختلفُ الحديث في عمدة الأحكامِ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديثِ وشروطُه.

المطلب الثاني: أهمية مختلف الحديث ومشكلِهِ والفرقُ بينهما.

المطلب الثالث: بيان مختلف الحديث في عمدة الأحكام.

الخاتمة: وفيها النتائجُ والتوصيات.

الفهارس: فهرس المراجع والمصادر.

❊❊❊

المبحث الأول

فِقهُ الحديث.

المطلب الأول: أهمية فقهِ الحديث.

عدَّ الحاكم فقهَ الحديث النوع العشرين وسمَّاه معرفة فقه الحديث[١] وقال: " هو ثمرة هذه العلوم وبه قوامُ الشريعة، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقهَ الحديث عن أهله؛ ليُستدلَّ بذلك على أنَّ أهل هذه الصِّنعة مَن تبحَّر فيها لا يجهلُ فقهَ الحديث؛ إذْ هو نوعٌ من أنواع هذا العلم"[٢].

المطلب الثاني: فقهُ الحديث في تراجم عمدة الأحكام(٣).

ظهر أَثرُ الفقه الحنبلي[٤] جليًّا على الحافظ عبد الغني المقدسي ومن ذلك فقهه في بعض أبواب عمدة الأحكام:

١-"باب فضل الجماعة ووجوبها"[٥] قلت: قد وافق بهذه الترجمة مذهب الحنابلة فإنهم يوجبون الجماعة قال ابن قدامة المقدسي الحنبلي[٦]: (الجماعة واجبة للصلوات الخمس...ولم يوجبها مالكٌ و الثوريُّ و أبو حنيفة و الشافعي)[٧].

---

١) معرفة علوم الحديث (ص٢٤٦) تحقيق: أحمد بن فارس السلوم دار ابن حزم-بيروت ط١ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٢) معرفة علوم الحديث(١/ ١١٢).

(٣) حوى ١٩ كتابًا و٦٣ بابًا بدءًا بكتاب الطهارة وختمًا بكتاب العتق.

(٤) مذهبه الفقهي حنبلي كما هو واضح ظاهر لمن طالع ترجمته حتى إن في جر نسبه: الحنبلي ينظر: ترجمته: سير أعلام النبلاء الذهبي (ت٧٤٨هـ)(٢١/ ٤٤٤-٤٧١)تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٥) عمدة الأحكام الحافظ عبدالغني المقدسي(تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي دار طيبة للنشر والتوزيع) الرياض ط١ ١٤٢٣هـ ص٣١.

(٦) ابن خال المصنف عبد العني قال الذهبي في ترجمة الموفق ابن قدامة صاحب المغني: (رحل هو وابن خاله الحافظ عبد الغني في أول سنة إحدى وستين في طلب العلم إلى بغداد...) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ١٦٦.

(٧) المغني (٢/ ٣). دار الفكر – بيروت ط١ ١٤٠٥هـ.

٢-"باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود"[١] قلت: قد وافق بهذه الترجمة مذهب الحنابلة فإنهم يقولون بوجوب طمأنينة المصلِّي في ركوعه وسجوده قال ابن قدامة المقدسي الحنبلي: (يجب أن يطمئن في ركوعه ومعناه أن يمكث إذا بلغ حدَّ الركوع قليلًا وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة: الطمأنينة غيرُ واجبة)[٢].

٣-"باب ترك الجهر بـ" بسم الله الرحمن الرحيم "[٣] قلت: قد وافق بهذه الترجمة مذهب الحنابلة فإنهم يقولون بقراءة البسملة سرًا لا جهرًا قال ابن قدامة المقدسي الحنبلي: (ولا تختلف الرواية عن أحمد أنَّ الجهر بها غيرُ مسنون قال الترمذي: وعليه العملُ عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبيﷺ ومَن بعدهم من التابعين)[٤].

المطلب الثالث: فقهُ الحديث عقب أحاديث عمدة الأحكام.

ذكر المصنِّف فقهَ الحديث عقب حديث واحد فقط هو:

١٩٦-عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول اللهﷺ قال: ((من مات وعليه صيامٌ صامَ عنه وليُّه)) وأخرجه أبو داود وقال: " هذا في النذر وهو قول أحمد بن حنبل[٥])[٦].

قلت: يُلحظ في هذا الحديث أنَّ الحافظ عبد العني المقدسي قد خالف منهجه في الاقتصار على الصحيحين بحيث ذكر أبا داود لفائدة فقهية وهي التصريح بمذهبه الفقهيِّ الحنبلي.

---

(١) عمدة الأحكام ص ٤٧.

(٢) المغني (١/ ٥٧٧).

(٣) رسمت في مصحف مجمع الملك، فهد آية مستقلة من سورة الفاتحة وقد اتفق العلماء على أن البسملة بعض آية من سورة النمل ثم اختلفوا هل هي آية مستقلة أنزلت للفصل بين السُّور مرة واحدة، أو هى آية من سورة الفاتحة ومن كل سورة وليس هذا موضع بسطها والترجيح بينها ينظر: تفسير ابن كثير(١/ ١١٦) (تفسير القرآن العظيم) تحقيق: سامي بن محمد سلامة دار طيبة للنشر والتوزيع ط٢ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٤) المغني (١/ ٥٥٥).

(٥) ذكره الحاكم في فقهاء المحدثين معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

(٦) كتاب الصيام باب فيمن مات وعليه صيام (٢٣٩٢: ٣/ ١٦٦).

المبحث الثاني

غريب الحديث.

المطلب الأول: تعريف غريب الحديث, وأهميتُه.

أولاً: تعريف غريب الحديث:

قال ابن الصلاح: "هو عبارة عمَّا وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضةِ البعيدةِ من الفهم؛ لقلة استعمالها"(١).

ثانيًا: أهميةُ معرفة غريب الحديث:

عدَّ الحاكم غريبَ الحديث النوع الثاني والعشرين وسمَّاه "معرفة الألفاظ الغريبة في المتون"(٢) وعدَّه ابن الصلاح في مقدمته النوع الثاني والثلاثين وسمَّاه "معرفة غريب الحديث"(٣).

وقال ابن الصلاح: "هذا فنٌّ مهم يقبح جهلُه بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة والخوضُ فيه ليس بالهيِّن والخائض فيه حقيقٌ بالتحرِّي جديرٌ بالتوقِّي"(٤). ولذا كانت كتبُ الغريب أولَ الكتب المصنفة في الشروح الحديثية ورجح الحاكم أنَّ أولهم تصنيفًا فيها النَّضْرُ بن شُمَيل (ت٢٠٣هـ)(٥).

(١) مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)(ص ٢٧٢) تحقيق: نور الدين عتر دار الفكر-دمشق ط٣ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٢) معرفة علوم الحديث(ص ٢٩٥).

٣) معرفة أنواع علوم الحديث(ص ٢٧٢).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)(ص ٢٧٢)..

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ٢٩٥).

المطلب الثاني: طُرقُ تفسير الغريب الوارد في ثنايا أحاديث عمدة الأحكام.

ورد تفسير الغريب في ثنايا أحاديث عمدة الأحكام تارة من النبي ﷺ وأخرى من غيره؛ كالصحابة ﷺ والتابعين ومَن بعدهم وتفصيل هذا فيما يأتي:

أولًا: تفسير النبي ﷺ لغريب الحديث:

ورد تفسير النبي ﷺ لغريب الحديث في أربعة مواضعَ من عمدة الأحكام:

أوَّلُها:

١٧٤-عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَن شهد الجنازة حتى يصلِّي عليها فله قيراطٌ ومَن شهدها حتى تُدفنَ فله قيراطان قيل: وما القيراطان؟ قال: مثلُ الجبلين العظيمين)).

قلت: هذا الحديث فيه تفسيرُ النبي ﷺ للقيراطين بالجبلين العظيمين.

ثانيها:

٢٦٣-عن أنس بن مالك ﷺ: ((أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تُزهِي قيل: وما تُزهِي؟ قال: حتى تحمرَّ قال: أرأيتَ إنْ منع الله الثمرة بِمَ يَستحل أحدكم مال أخيه؟)).

قلت: هذا الحديث فيه تفسيرُ النبي ﷺ للزُّهُوِّ بالاحمرار.

ثالثها:

٣٩٣-عن عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما ((أن عمر قال - على منبر رسول الله ﷺ - أمَّا بعد أيُّها الناس إنه نَزل تحريم الخمر وهي من خمسة: من العنب والتمر والعسل والحِنطة والشعير والخمرُ: ما خامر العقل...)).

قلت: هذا الحديث فيه تفسيرُ النبي ﷺ الخمر بما خامر العقل.

قال الحافظ ابن حجر[1]: (قال الإسماعيلي: هذا الكلام الأخير فيه دلالةٌ على أنَّ قوله: "الخمر ما خامر العقل" من كلام النبي ﷺ).

(١) فتح الباري (١٠/ ٥٠). دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

رابعها:

٣١٠-عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ((أن رسول اللهﷺ نهى عن الشِّغار)). والشِّغار: أن يزوِّج الرجل ابنتَه على أن يزوجه ابنتَهَا وليس بينهما الصَّداق.

قلت: هذا الحديث فيه تفسير لنكاح الشغار المنهي عنه، وقد اختلف في رفع التفسير ووقفه، قال الحافظ ابن حجر: (قال الشافعي[١] فيما حكاه البيهقي في المعرفة[٢]): لا أدري التفسير عن النبيﷺ أو عن ابن عمر، أو عن نافع، أو عن مالك... قال الخطيب[٣]: تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو قول مالك، وصلَ بالمتن المرفوع...، قال الحافظ: وهذا دال على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله، ووقع عند المصنِّف كما سيأتي في كتاب ترك الحِيَل من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع في هذا الحديث تفسير الشِّغار من قول نافع، ولفظه: قال عبيد الله بن عمر: قلت لنافع: ما الشِّغار؟ فذكره، فلعل مالكًا أيضًا نقله عن نافع، وقال أبو الوليد الباجي[٤]: الظاهر أنه من جملة الحديث، وعليه يُحمل، حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع، قلت(الحافظ): قد تبيَّن ذلك- أي إنه من قول نافع- ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه؛ أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعًا، فقد ثبت ذلك من غير روايته...، قال القرطبي[٥]: تفسير الشغار صحيحٌ موافق لما ذكره أهل اللغة، فإن كان مرفوعًا فهو المقصود، وأن كان من قول الصحابي فمقبول أيضًا؛ لأنه أعلم بالمقال، وأقْعدُ بالحال)[٦].

---

(١) الأم (٥/ ٧٦). دار المعرفة- بيروت، ١٣٩٣ه.

(٢) معرفة السنن والآثار (١٠/ ١٦٦). تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية- كراتشي بباكستان، ودار الوعي- حلب، ودار قتيبة-دمشق، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٣٨٥). تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة- الرياض، ١٤١٨هـ.

(٤) المنتقى شرح موطأ مالك (٥/ ٩٥). تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.

٥) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤/ ١١٢). تحقيق: محيي الدين ديب وآخرون، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب دمشق-بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦) فتح الباري (٩/ ١٦٢-١٦٣).

قلت: رجَّح رفع تفسير الشِّغار الباجي في قوله المتقدِّم:" الظاهر أنه من جملة الحديث وعليه يُحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي" والحافظُ ابن حجر في قوله المتقدِّم: " ولكنْ لا يلزم من كونه لم يرفعه؛ أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعًا فقد ثبت ذلك من غير روايته" وقال عن الشِّغار في (باب الحيلة في النكاح): "وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعًا"(١). وقال في التلخيص الحبير:"قلت: وفي الطبراني من حديث أُبي بن كعب مرفوعًا (لا شغار قالوا: يا رسول الله وما الشغار؟ قال: نكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما) وإسناده وإن كان ضعيفًا؛ لكنَّه يُستأنس به في هذا المقام"(٢).

ثانيًا: تفسير الصحابي ﷺ لغريب الحديث.

ورد تفسير الصحابيﷺ لغريب الحديث في ثلاثة مواضعَ من عمدة الأحكام:

أولها:

٢٥٩-عن أبي سعيد الخدْريﷺ: ((أن رسول اللهﷺ نهى عن المنابذة - وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبْلَ أن يقلبه أو ينظرَ إليه - ونهى عن الملامسة والملامسةُ: لمسُ الثوب ولا ينظرُ إليه)).

قلت: هذا الحديث فيه تفسير الصحابي لبيعي المنابذة والملامسة المنهي عنهما.

قال الحافظ ابن حجر(٣): " ظاهر الطرق كلها أن تفسير-المنابذة والملامسة- من الحديث المرفوع لكنْ وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام مَن دون النبيﷺ ولفظُه "وزعم أنَّ الملامسة أن يقول الخ" فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي؛ لبُعد أن يعبِّر الصحابي عن النبيﷺ بلفظ زَعم".

---

١) فتح الباري (١٢/ ٣٣٤).

(٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٣/ ٣٢٧).

(٣) فتح الباري (٤/ ٣٦٠).

ثانيها:

٢٦١-عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ((أن رسول اللهﷺ نهى عن بيع حَبَل الحَبَلة وكان بيْعًا يتبايعه أهل الجاهلية، وكان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها قيل: إنه كان يبيع الشارف - وهي الكبيرة المسنة - بنتاج الجنين الذي في بطن ناقته)).

قلت: هذا الحديث فيه تفسير الصحابي لبيع حبل الحبلة المنهي عنه.

قال الحافظ ابن حجر: (قال الإسماعيلي: وهو مدْرَج يعني أن التفسير من كلام نافع وكذا ذكر الخطيب في "المدرج" وفي آخر السَّلَم عن موسى بن إسماعيل التبوذكي عن جويرية التصريح بان نافعًا هو الذي فسره لكن لا يلزم من كون نافع فسره لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير ممَّا حمَله عن مولاه ابن عمر ففي أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: "كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حَبَل الحَبَلة وحَبَل الحَبَلة أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت فنهاهم رسول اللهﷺ عن ذلك فظاهرُ هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر)[1].

ثالثها:

٢٦٤-عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: ((نهى رسول اللهﷺ أن تتلَقَّى الرُّكبان وأن يبيع حاضرٌ لبادٍ، قال: فقلت لابن عباس: ما قوله حاضر لبادٍ؟ قال: لا يكون له سِمسارًا)).

قلت: هذا الحديث فيه تفسيرُ الصحابي بيع الحاضر للبادِ المنهي عنه بالسَّمْسَرة.

ثالثًا: تفسير مَن بعد الصحابة لغريب الحديث.

ورد تفسير مَن بعد الصحابة لغريب الحديث في موضع واحد من عمدة الأحكام هو:

٣١٦- ((إياكم والدخولَ على النساء فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله أرأيتَ الحَمْوَ؟ قال: الحَمْوُ الموت)).

---

(١) فتح الباري (٤/ ٣٥٧).

ولمسلم: عن أبي الطاهر عن ابن وهب قال: " سمعت الليث يقول: الحَمْوُ أخو الزوج وما أشبهَه من أقارب الزوج: ابن عم ونحوه".

قلت: هذا الحديث فيه تفسيرُ الليث -وهو من أتباع التابعين- للحمو.

المطلب الثالث: سردُ الغريب الوارد عقب أحاديث عمدة الأحكام.

ورد ذكر تفسير أربعين كلمةً غريبةً عقب واحد وثلاثين حديثًا من أحاديث عمدة الأحكام وفيما يأتي سردها مرتبة حسب ورودها في العمدة:

٨ - عن حُمْران مولى عثمان بن عفان رضي الله عنهما:((أنه رأى عثمان دعا بوَضوء...)).

قال الحافظ المقدسي: **بِوَضوءٍ**: الوَضوءُ بفتحِ الواوِ، معناه الماءُ الذي يتوضأُ بِهِ، وبضمِّها، فعلُ الوُضوءِ.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من القاضي عياض قال القاضي عياض: " وإذا كان المراد الماء المستعمل في ذلك فبالفتح وإذا أردت الفعل فبالضم"[1].

٩ - عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال: ((شهدتُ عمرو بن أبي حَسن سأل عبد الله بن زيد عن وُضوء النبيﷺ فدعا بتَوْر من ماء...)). قال الحافظ المقدسي: **التَّوْرُ**: شِبْهُ الطَّسْتِ.

قلت: تفسيره التور بشبه الطست مما تفرد به وأضافه لكتب الغريب.

واستفاده منه الحافظ ابن حجر فقال: "وأن التَّور بفتح المثنَّاة شبه الطست"[2].

١٣ - عن أنس بن مالكﷺ أن النبيﷺ كان إذا دخل الخلاء قال:((اللهم إني أعوذ بك من الخُبُث والخَبائث)).قال الحافظ المقدسي: **الخُبُث**[1]: بضم الخاء والباء، جمع خبيث، وهم ذكران الشياطين.

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار تحقيق: صالح أحمد الشامي دار القلم بيروت ط١ ١٤٣٣ه- ٢٠١٢م (وضأ: ٣/ ٤٥٧).

٢) فتح الباري(١/ ٣٠٣).

الخبائث: جمع خبيثة، وهنَّ إناث الشياطين.

استعاذ بالله من ذُكران الشياطين وإناثهم.

قلت: تفسير الحافظ المقدسي الخبث بضم الباء وتعقيبه بقوله: استعاذ بالله من ذُكران الشياطين وإناثهم؛ يؤكد اختياره لهذا الضبط وترجيحه إياه على ما عداه(٢).

١٤-عن أبي أيّوبَ الأنصاريﷺ قال: قال رسول اللهﷺ: ((إذا أردتمُ الغَائِطَ...)).

قال الحافظ المقدسي: "**الغائط**": المطمئنُّ من الأرض، وكانوا ينتابونه لقضاء الحاجة، فكنَّوا به عن الحدَث نفسه.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلام فقد قال: "كان الكسائي يقول: إنما سُمي الغائط غائطًا لأن أحدهم كان إذا أراد قضاء الحاجة قال: حتى آتي الغائط فأقضي حاجتي وإنما أصلُ الغائط المطمئنُّ من الأرض قال: فكثُر ذلك في كلامهم حتى سموا غائط الإنسان بذلك"(٣).

"**والمراحيض**": جمع مِرْحاض وهو المغتسَل، وقد كنَّوا به أيضًا عن موضع قضاء الحاجة.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلام فقد قال: "واحدها مرحاض... كناية عن موضع الغائط"(٤) ومن القاضي عياض حيث قال: " هي بيوت الغائط وأصله من الرحض وهو الغسل"(٥).

---

(١) وقيل: هو الخُبْث بسكون الباء وهو خلاف طَيِّب الفِعْلِ من فُجُور وغيره والخَبَائث يريد بها الأفعالَ المَذمُومة والخصالَ الرديئةَ. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (خبث)(ص٣٥٤) تحقيق: رضوان مامو مؤسسة الرسالة-بيروت ط١ ١٤٣٢-٢٠١١م.

٢) قال القاضي عياض: رجح الخطابي هذا الوجه وغلط غيره. مشارق الأنوار (خبث: ١/ ٦٠٧).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤ه) تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان دار الكتاب العربي – بيروت ط١ ١٣٩٦ه (١/ ١٥٦).

(٤) غريب الحديث (رحض: ٣/ ١٤٣).

(٥) مشارق الأنوار (رحض: ٢/ ٢٨).

١٦- عن أنس بن مالك ﷺ أنه قال: ((كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء فأَحمل أنا وغلامٌ نحوي إداوةً من ماء وعَنَزةً فيستنجي بالماء)). قال الحافظ المقدسي: **العَنَزة**: الحَرْبة الصغيرة.

قلت: تفسيره العنزة بالحربة الصغيرة مما تفرد به وأضافه لكتب الغريب.

واستفاده منه تقي الدين ابن دقيق العيد حيث ذكر بيان المقدسي للغريب وشرحه ولم يتعقبه(١).

٢٠- عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: ((كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يَشُوص فاه بالسواك))

قال الحافظ المقدسي: **يشوص**: معناه يغسل يقال: شاصه يشوصه وماصه يموصه إذا غسله.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلام حيث قال: " يَشُوص: الشوص الغَسْل وكل شيء غسلته فقد شصته تشوصه شوصًا والمَوْص: الغَسل أيضًا مثل الشوص يقال: مصته أَمُوصه مَوصًا"(٢).

٥٢- عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر فيشهد معه نساءٌ من المؤمنات متلفِّعاتٍ بمُرُوطهن ثم يرجعْن إلى بيوتهن ما يعرفُهنَّ أحدٌ من الغَلَس)).

قال الحافظ المقدسي: **المُروط**: أَكْسية معلَّمة تكون من خَزٍّ، وتكون من صوف. أهـ

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلام حيث قال: "و أما المروط فإنها أكسية من صوف أو خز كان يؤتزر بها"(٣). وأما وصفها بـ(معلمة) فممَّا أضافه لكتب الغريب.

متلفِّعات: متلحِّفات.

---

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس مؤسسة الرسالة-بيروت ط١ ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م (ص ٤٤).

٢) غريب الحديث(شوص موص: ١/ ٢٦١).

(٣) غريب الحديث (مرط: ١/ ٢٢٧).

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من القاضي عياضٍ حيث قال: "التلفع: يستعمل في الالتحافٍ مع تغطية الرأس"[١].

والغَلَس: اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من ابن الأثيرٍ حيث قال: " الغلس: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح"[٢].

١٣٦-عن عائشة رضي الله عنها: ((أن النبيﷺ صلى في خَمِيصة لها أعلامٌ فنَظر إلى أعلامها نَظْرةً فلما انصرف قال: اذهبوا بخَميصتي هذه إلى أبي جَهْمٍ وائْتُوني بأنبِجانية أبي جَهْم؛ فإنها أَلْهَتْني آنفًا عن صلاتي)).

قال الحافظ المقدسي: **خَميصة لها أعلام**: كساء مربَّع له أعلام.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلامٍ حيث قال: هو كساء مربع له عَلَمان"[٣].

الأَنبِجانية[٤]: كساء غليظ.

قلت: اختصر الحافظ المقدسي عبارة ابن الأثيرٍ فقد قال ابن الأثير: "وهو –الأنبجان– كِساءٌ يُتَّخذ من الصُّوفٍ وله خَمْلٌ ولا عَلَمَ لهٍ وهي من أدْون الثِّياب الغليظة"[٥].

١٥٧-عن أنس بن مالكﷺ في الاستسقاءٍ قال: ((فرفع رسول اللهﷺ يديهٍ ثم قال: اللهم حوالَينا ولا علينا اللهم على الآكامٍ والظِّرابٍ وبطون الأوديةٍ ومنابت الشجر...)). قال الحافظ المقدسي: **الظِّراب**: الجبال الصغار[٦].

(١) مشارق الأنوار (اللام مع الفاءٍ فصل الاختلاف والوهم: ٣/ ١٦٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (غلس: ص٨٩٣).

(٣) نقله القاضي عياض في مشارق الأنوار (خمص: ١/ ٦٥٥).

(٤) المحفوظ بكسر الباءٍ ويروى بفتحها. النهاية لابن الأثيرٍ (أنبجان) (ص٩٩).

(٥) النهاية لابن الأثيرٍ (أنبجان: ص٩٩).

٦) ينظر مادة ظرب: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام(٤/ ٣٣٢)ٍ غريب الحديث لابن قتيبة(٢/ ٢٤٨)ٍ الفائق في غريب الحديث و الأثر(٢/ ٣٧٥)ٍ مشارق الأنوار (٢/ ٣٩٥).

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من ابن الأثيرﷺ حيث قال: "الظراب: الجبال الصغارﷺ واحدها ظَرِبﷺ بوزن كَتِفﷺ وقد يجمع في القلة على أَضرُب"[1].

١٦٦-عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: ((بينما رجل واقفٌ بعرفةﷺ إذْ وَقع عن راحلتهﷺ فوقصتْه...)) قال الحافظ المقدسي: **الوَقْص**: كسْر العُنق.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلامﷺ حيث قال " الوقص كسر العنق"[2].

١٧٠-عن أبي موسى عبد الله بن قيسﷺ: ((أن رسول اللهﷺ بَرئ من الصالقةﷺ والحالقةﷺ والشاقَّة)). قال الحافظ المقدسي: **الصالقة**: التي ترفع صوتَها عند المصيبة.

قلت: اختصر الحافظ المقدسي عبارة سابقيه ممَّن كتب في الغريبﷺ فقد قال الزمخشري:"صلق: يقال: صلقﷺ وسلقﷺ إذا رفع صوته عند الفجيعة بالميت"[3]ﷺ وقال القاضي عياض: "هي المولولة بالصوت الشديد عند المصيبة"[4]. وقال ابن الأثير: " الصلق: الصوت الشديدﷺ يريد رفْعَه في المصائبﷺ وعند الفجيعة بالموت"[5].

١٧٨-عن أبي هريرةﷺ: أن رسول اللهﷺ قال: ((العَجْماء جُبَار...)).

قال الحافظ المقدسي: **الجُبَار**: الهدْر[6]الذي لاشيء فيهﷺ **والعجماء**: الدابة.

قلت: تفسير الحافظ المقدسي للجبار والدابة موافق لابن الأثير[1]ﷺ **وزاد المقدسي على كتب الغريب** توضيح الهدر أنه الذي لا شيء فيه.

---

١) النهاية في غريب الحديث والأثر (ظرب: ص٧٦٥).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام(وقص:١/ ٩٦).

(٣) الفائق في غريب الحديث و الأثر(صلق: ٢/ ٣٠٩).

(٤) مشارق الأنوار (صلق: ٢/ ٣٢٢).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (صلق: ص٧٠٢).

(٦) (هدر) الهاء والدال والراء يدلُّ على سقوطِ شيء وإسقاطه، وعلى جنسٍ من الصَّوت. وهَدَرَ السُّلطانُ دمَ فلانٍ هَدْرًا: أباحَه. معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦/ ٣٩). تحقيق: عبد السلام محمد هارونﷺ دار الجيل-بيروتﷺ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

واستفاده منه الحافظ ابن حجراً حيث قال: "جُبَار: بضم الجيمأ وتخفيف الموحَّدةأ هو الهدر الذي لا شيء فيه"(٢).

١٨٩-عن أبي هريرةﷺ في كفارة الجماع نهار رمضان ((فقال الرجل: على أفقرَ مني يا رسول الله؟ فو اللهأ ما بين لابَتَيها - يريد الحَرَّتين - أهلُ بيت أفقرُ من أهل بيتي...)). قال الحافظ المقدسي: **الحَرَّة**: أرض تركبها حجارة سود.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلامأ فقد قال: "قال الأصمعي: اللَّابَة: الحَرَّةأ وهي الأرض التي قد أَلْبَسَتْها حجارة سُود"(٣).

٢٢٣-(...إن الحرم لا يعيذ عاصيًاأ ولا فارًّا بدمأ ولا فارًّا بخَرْبة)).

قال الحافظ المقدسي: **الخَرْبة**: بالخاء المعجمةأ والراء المهملةأ قيل: الجناية، وقيل: البليَّة٤، وقيل: التُّهمةأ وأصلُها في سرقة الإبلأ قال الشاعر: الخارب اللص يحب الخاربا(٥).

قلت: تفسيره الخربة بمعنى التهمة؛ مما زادهأ وأضافه لكتب الغريب.

نقل هذا التفسير ابن دقيق العيدأ ولم يتعقبه بشيءأ واكتفى بقوله: "قد فسرها المصنف"(٦).

٢٢٤-عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول اللهﷺ- يوم فتح مكة - ((...لا يُعضَد شوكُهأ ولا ينفَّر صيدهأ ولا يَلتقط لقطتَه إلا مَن عرَّفها. ولا يُختَلى خلاهأ فقال العباس: يا رسول اللهأ إلا الإذخر؛ فإنه لقَيْنِهمأ وبيوتهمأ فقال: إلا الإذخر)). قال الحافظ المقدسي: **القَيْن**: الحدَّاد.

---

(١) النهايةأ (جبر) (ص ٢٠٢).

٢) فتح الباري(١٢/ ٢٥٥).

(٣) نقله أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث(لوب:١/ ٣١٤).

٤) قال القاضي عياض: "...وجاء في كتاب البخاري في تفسيره في كتاب الحج: الخربة البلية". مشارق الأنوار (خرب: ١/ ٦١٥).

(٥) ذكره المبرد في كتابه الكاملأ ولم يسم الراجز(٣/ ٣٣)أ الكامل في اللغة والأدبأ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)أ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيمأ دار الفكر العربي- القاهرةأ ط٣أ ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٦) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام(ص ٣٠٩).

قلت: اختصر الحافظ المقدسي عبارة ابن الأثير حيث قال: "جمع قَيْن وهو الحَدّاد والصائغ"(١).

٢٣٢-((طاف النبيﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركنَ بمِحْجَن)). قال الحافظ المقدسي: **المِحْجَن**: عصا محنيَّة الرأس.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلام حيث قال "قال الأصمعي: المحجن العصا المُعْوَجَّة الرأس"(٢) ومن ابن الأثير حيث قال: " المحجن عصا معقفة الرأس"(٣) **وأما وصف الحافظ المقدسي المحجن بالانحناء فممَّا أضافه وزاده على كتب الغريب**

ونقل وصف المحجن بالانحناء عن الحافظ المقدسي كل من: ابن دقيق العيد(٤) والحافظ ابن حجر(٥) والسيوطي(٦) والصنعاني(٧).

٢٤٣-عن عبد الله بن حُنَين: ((أن عبد الله بن عباس والمِسْور بن مَخْرَمة اختلفا بالأَبْواء فقال ابن عباس: يَغسل المحرم رأسَه وقال المِسْور: لا يغسل رأسه قال: فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاريﷺ فوجدتُه يغتسل بين القَرْنَين وهو يُستَر بثوب...)).

قال الحافظ المقدسي: **القَرْنان**: العمودان اللذان تُشد فيهما الخشبةُ التي تُعلَّق عليها بَكْرة البئر.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (قين: ص١٠٣٢).

(٢) نقله أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث لابن سلام(حجن ٣/ ٢١٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (حجن: ص٢٧٢).

(٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام(ص ٣١٧).

(٥) فتح الباري(٣/ ٤٧٣).

(٦) شرح السيوطي لسنن النسائي عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي(ت٩١١ه) تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية– حلب ط٢، ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م (٢/ ٤٧).

(٧) سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني(ت١١٨٢ه) تحقيق: محمد صبحي حلاق دار ابن الجوزي-السعودية ط٣ ١٤٣٣ه (٢/ ٢٣٠).

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من القاضي عياضٍ حيث قال: " هما الدعامتان من البناءٍ أو خشبتان تمتد عليهما الخشبة التي تعلق فيها البكرة"[1].

٢٤٧-عن عروة بن الزبير قال: ((سئل أسامة بن زيد - وأنا جالس - كيف كان رسول اللهﷺ يسير حين دَفع؟ قال: كان يسير العَنَقَ فإذا وَجد فَجْوة نَصَّ)).

قال الحافظ المقدسي: **العَنَق**: انبساط السَّير[2]، و **" النَّص "** فوق ذلك.

قلت: أَجملَ الحافظ المقدسي في تفسير النصٍ وقد حدَّه ابن سلام بأنه "أقصى ما تقدِر عليه الدابة"[3].

٢٦٦-عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: ((نهى النبيﷺ عن المُخابَرةٍ والمُحاقَلة...))

قال الحافظ المقدسي: **المحاقلة**: بيع الحنطة في سُنْبُلِها بحِنطة.

قلت: ورد في تفسير المحاقلة أقوال أخرى[4]ٍ واختياره لهذا التفسير دون غيره يؤكد ترجيحه إياه.

٢٧٣-عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول اللهﷺ يقول عام الفتح: ((...قاتل الله اليهود؛ إن الله لما حرَّم عليهم شحومها جَمَلوهٍ ثم باعوهٍ فأكلوا ثمنه)).

قال الحافظ المقدسي: جَمَلوه: أَذابوه. قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلامٍ حيث قال: " جَمَلُوها يعني أذابوها"[5].

---

(١) مشارق الأنوار (قرن: ٣/ ٣٦).

(٢) غريب الحديث للخطابي(١/ ٢٠٤)ٍ تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباويٍ جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢ه.

(٣) غريب الحديث(٣ / ٤٥٧). أبو عبيد القاسم بن سلام الهرويٍ تحقيق: د. محمد عبد المعيد خانٍ دار الكتاب العربي - بيروتٍ ط١ٍ ١٣٩٦ه.

(٤) النهاية لابن الأثير (حقل) (٣١٥).

٥) غريب الحديث(جمل:٣/ ٤٠٧).

٢٩٢-ولمسلم عن حنظلة بن قيس قال: ((سألتُ رافع بن خديج عن كِراء الأرض بالذهب والورِق؟ فقال: لا بأس به، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول اللهﷺ بما على الماذِيَانات، وأَقْبال الجداول، وأشياءَ من الزرع، فيهلك هذا، ويسلم هذا، ولم يكن للناس كراءٌ إلا هذا، ولذلك زَجر عنه، فأمَّا شيءٌ معلوم مضمون فلا بأس به)).

قال الحافظ المقدسي: الماذِيَانات[١]: الأنهار الكبار، والجَدْول: النهر الصغير[٢].

قلت: ذكر القاضي عياض في الماذيانات أقوالا[٣] واقتصار الحاظ المقدسي على هذا المعنى ترجيح له على ما عداه.

٣٠٧-...قال عروة: وثُوَيْبة مولاةٌ لأبي لهب، أَعتَقها، فأرضعت النبيَّﷺ فلما مات أبو لهب رآه بعضُ أهله بِشرِّ حِيْبَة، فقال له: ماذا لقيتَ؟ قال أبو لهب: لم أَلْقَ بعدكم خيرًا، غيرَ أني سُقيتُ في هذه؛ بعَتَاقتي ثُوَيْبة)).الحِيبة: بكسر الحاء، الحالة.

قلت: ذُكر في تفسير الحيبة أقوال أخرى[٤] واقتصار الحافظ المقدسي على هذا المعنى يؤكد اختياره له، وترجيحه إياه.

٣٢٣-عن زينب بنت أم سلمة قالت: ((تُوفي حَمِيمٌ لأم حبيبة...)).الحَميم: القرابة.

٣٢٤- ((لا تُحِدُّ امرأة على ميت فوق ثلاث؛ إلا على زوج؛ أربعةَ أشهر وعشرًا، ولا تلبسُ ثوبًا مصبوغًا؛ إلا ثوبَ عَصْب...)).

قال الحافظ المقدسي: العَصْب: ثياب من اليمن، فيها بياضٌ وسواد.

قلت: ذُكر في تفسير العصب أقوال أخرى[٥] واقتصار الحافظ المقدسي على هذا المعنى يؤكد اختياره له، وترجيحه إياه.

---

(١) قال القاضي عياض: "ضبطناه بكسر الذال في الأكثر، وقد فتحها بعضهم". مشارق الأنوار (مذي: ٣/ ٢١٧).

(٢) ينظر: النهاية لابن الأثير (جدل: ص ٢١٠).

٣) مشارق الأنوار (مذي: ٣/ ٢١٧).

٤) النهاية لابن الأثير (حيب ص٣٤٧).

(٥) النهاية لابن الأثير (عصبص ٨١٨)

٣٢٥- (... كانت المرأة إذا تُوفي عنها زوجُها دَخلتْ حِفْشًا ولَبستْ شرَّ ثيابها ولم تمسَّ طِيبًا ولا شيئًا حتى تمرَّ بها سنة ثم تُؤتَى بدابَّة - حمار أو طير أو شاة - فتَفْتَضَّ به...)).

قال الحافظ المقدسي: الحِفْش: البيت الصغير.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من الزمخشري حيث قال: " حفش: هو البيت الصَّغير"(١).

تَفْتَض: تدلك به جسدها.

قلت: الذي في كتب الغريب تمسح(٢) بدل تدلك والدلك أبلغ في التنظف.

٣٥٠-(... إن ابني كان عسيفًا على هذا فزنى بامرأته...)).

قال الحافظ المقدسي: العسيف: الأجير.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلام وزاد وجمعه: عُسَفاء(٣).

٣٥١- ((سئل النبيﷺ عن الأَمَة إذا زنت ولم تُحصَن قال: إنْ زنت فاجلدوها ثم إنْ زنت فاجلدوها ثم إنْ زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضَفِير)).

قال الحافظ المقدسي: والضفير: الحبل.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من القاضي عياض حيث قال: "فسره مالك: الحبل على جهة التقليل للثمن وقد جاء مصرحًا في حديث آخر: بحبل" وقال ابن الأثير: "أي حبل مفتول من شعر فعيل بمعنى مفعول"(٤).

---

(١) الفائق في غريب الحديث و الأثر (حفش: ١/ ٢٩٥).

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٩٧) تحقيق: د. عبد الله الجبوري مطبعة العاني – بغداد ط١، ١٣٩٧ه.

النهاية (فضض٩٣٧)

(٣) غريب الحديث (عسف: ١/ ١٥٩).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (ضفر: ص ٧٢٩).

٣٦٢-قال عمر: (فو اللهِ ما حلفتُ بها-الآباء- منذ سمعت رسول اللهﷺ يَنهى عنهاَ ذاكرًاَ ولا آثرًا). قال الحافظ المقدسي: يعني حاكيًا عن غيري أنه حَلف بها.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي عبيد القاسم بن سلامَ حيث قال: "لا آثِرًا: يريد ولا مخبرًا عن غيري أنه حلف به"(١)َ ومن القاضي عياضَ حيث قال: "أي حاكيًا عن غيري"(٢)َ ومن ابن الأثيرَ حيث قال: "ولا رويت-أي حكيت عن غيري- عن أحد أنه حلف بها"(٣).

٣٨٤-عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((دخلتُ أناَ وخالدٌ بن الوليد مع رسول اللهﷺ بيتَ ميمونةَ فأُتِي بضَبٍّ محْنوذ...)).

قال الحافظ المقدسي: المَحْنوذ: المشوي بالرَّضْفَ وهي الحجارة المُحْماة.

قلت: يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد في هذا الموضع من أبي إسحاق الحربيَ حيث قال: "محنوذ: المشوي بالحجارة"(٤)َ ومن القاضي عياضَ حيث قال: "قيل: هو الذي شوي في الحجارة المحماة بالنار"(٥).

٣٩٢-عن أنس بن مالكرضي الله عنه قال: ((ضحَّى النبيﷺ بكبشينَ أَمْلَحَينَ أَقْرَنَين...)).

قال الحافظ المقدسي: الأملح: الأَغبرَ وهو الذي فيه سوادٌ وبياض.

قلت: تفسيره الأملح بالأغبر مما تفرد بهَ وأضافه لكتب الغريب.

تفسير الأملح بالأغبر نقله الحافظ ابن حجر عن الحافظ المقدسيَ وزاد: وهو قول الأصمعي(٦).

---

١) غريب الحديث(ذكر:٢/ ٥٩).

(٢) مشارق الأنوار (أثر: ١/ ٦٧).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (أثر: ص ٦٧).

(٤) غريب الحديث (حنذ: ٢/ ٤٧١).

(٥) مشارق الأنوار (حنذ: ١/ ٥٦٩).

(٦) فتح الباري(١٠/ ١٠).

٣٩٤-عن عائشة رضي الله عنها: ((أن رسول اللهﷺ سُئل عن البِتْع[١] فقال: كلُّ شراب أَسكرَ فهو حرامٌ)). قال الحافظ المقدسي: البِتْع: نبيذ العسل[٢].

ومما سبق يتضح ما يأتي:

١- يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد ممَّن كتب في الغريب قبله كابن سلام (ت٢٢٤ه) وابن قتيبة(ت٢٧٦ه) والحربي(ت٢٨٥) والخطابي(ت٣٨٨) والزمخشري(ت٥٣٨ه) والقاضي عياض(٥٤٤ه) في مشارق الأنوار وترتيبهم حسب استفادة الحافظ المقدسي منهم كما يأتي: أبو عبيد القاسم بن سلام في أحد عشر(١١) موضعًا والقاضي عياض في تسعة(٩) مواضع والزمخشري في موضعين اثنين والحربي في موضع واحد.

٢- يظهر أن الحافظ المقدسي استفاد من أقرانه[٣] وهذا من تواضعه وهو منهج أهل الحديث قال ابن الصلاح: (رُوينا عن وكيع بن الجراح رضي الله عنه أنه قال: لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه[٤] وقد استفاد من ابن الأثير في ثمانية(٨) مواضع.

٣-أن للحافظ المقدسي خمسة (٥)اختيارات في غريب الحديث.

٤-أن للحافظ المقدسي خمس (٥)إضافات في تفسير الغريب لم أقف عليها في كتب الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي وابن قتيبة والحربي والخطابي والزمخشري والقاضي عياض وابن الأثير.

٥-استفاد مما أضافه الحافظ المقدسي لكتب الغريب جماعة منهم: تقي الدين ابن دقيق العيد والحافظ ابن حجر والسيوطي والصنعاني.

❊❊❊

(١) قال القاضي عياض: "بكسر الباء وسكون التاء وقد ذكر أهل اللغة فيه فتح التاء أيضًا ولم يختلفوا في كسر الباء قبلها" مشارق الأنوار(بتع: ١/ ٢١٣)..

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (بتع: ٢/ ١٧٦) الفائق في غريب الحديث للزمخشري (بتع: ١/ ٧٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (بتع: ص١١٣) وزاد ابن الأثير: "وهو خمر أهل اليمن".

(٣) استفاد من ابن الأثيرت٦٠٦هـ في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر.

(٤) مقدمة ابن الصلاح النوع الثامن والعشرون: آداب طالب الحديث ص ٢٤٩.

المبحث الثالث

مختلف الحديث.

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث, وشروطه.

أولًا: تعريف مختلف الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: "وإن كانت المعارضة بمثله؛ فلا يَخْلو: إما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسُّفٍ، أو لا، فإن أمكن الجمع فهو النوع المسمَّى: مختَلِفَ الحديث"(١) وقد أعاد الطحَّان صياغة تعريف الحافظ ابن حجر فقال:" هو الحديث المقبول المُعَارَض بمثله مع إمكان الجمع بينهما"(٢).وعرفه السيوطي بـ" أن يأتي حديثان متضادَّان في المعنى ظاهرًا فيوفَّق بينهما أو يرجَّح أحدهما فيُعمَل به دون الآخر"(٣).

قلت: الفرق بين التعريفين أن الحافظ ابن حجر قصَر مختلف الحديث على ما يمكن الجمع فيه بين الحديثين وأما السيوطي فوسع دائرة مختلف الحديث فأدخل فيه دفع التعارض بالترجيح فيعمل بأحد الحديثين دون الآخر.

ويلحظ أن السيوطي لم يذكر الناسخ والمنسوخ في مختلف الحديث وقد نبه إلى دخوله في نوع مختلف الحديث من قبلُ ابنُ الصلاح في مقدمته(٤).

والذي يظهر لي ترجيح ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في قصر مختلف الحديث على ما يمكن الجمع فيه بين الحديثين؛ لأن كلاً من النسخ والترجيح قد أفردا بنوعين خاصين من أنواع علوم الحديث هما النوع الثامن عشر "المعلَّل"؛ بحيث يعمل بالأرجح منهما و الأثبت؛

---

(١) نزهة النظر (١ / ٩١). تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي مطبعة سفير-الرياض ط١ ١٤٢٢هـ

(٢) تيسير مصطلح الحديث(ص ٧١). مكتبة المعارف- الرياض ط١٠ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٣) تدريب الراوي(٣ / ٨٢٨). إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار البازإشراف رضوان جامع رضوان مكتبة نزار مصطفى الباز -مكة المكرمة ط١ ١٤١٧ه-١٩٩٧م.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤-٢٨٦.

كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم مما هو معلوم في قرائن الترجيح والنوع الرابع والثلاثون "ناسخ الحديث ومنسوخه".

ثانيًا: شروط إدراج الحديث تحت نوع مختلف الحديث[1]

أولًا: أن يكون كلا الحديثين في درجة المقبول.

ثانيًا: أن يرِد حديث آخر يُتوهَّم تعارضُه.

ثالثًا: إمكانية الجمع بين الحديثين المتوهَّم تعارضهما.

المطلب الثاني: أهمية مختلف الحديث ومشكله والفرق بينهما.

أولاً: أهميةُ مختلف الحديث ومشْكِله:

عدَّ ابن الصلاح مختلف الحديث النوع السادس والثلاثين وسمَّاه "معرفة مختلف الحديث"[2].

قال ابن الصلاح: " وإنَّما يَكمُل للقيام به الأئمةُ الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغوَّاصون على المعاني الدقيقة". ونقل السخاوي كلامه وزاد:" وهو مِن أهمِّ الأنواع مضطرٌّ إليه جميعُ الطوائف من العلماء..."[3]

ثانيًا: الفرقُ بين مختلف الحديث ومشْكِله:

يعد مختلف الحديث نوعًا من أنواع مشكل الحديث هو وقوع التعارض بين حديثين بالشروط السالفة فالعلاقة بينهما إذن علاقة عموم وخصوص فكلُّ مختلفٍ مشكِلٌ وليس عكس[1]:

(١) مجموع هذه الشروط مأخوذٌ من مجموع تعريفات أهل الفن وقد ذكر د.أسامة خياط هذه الشروط الثلاثة وزاد شرطًا رابعًا-أحسبه تكرار لمعنى الشرط الأول وتأكيد عليه- هو: أن يكون الحديث المعارض صالحًا للاحتجاج به ولو لم يكن في رتبة معارضه صحةً وحسنًا. مختلف الحديث ص٢٦-٢٧ دار الفضيلة ودار ابن حزم-الرياض ط١ ١٤٢١ه-٢٠٠١م.

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح) (ص ٢٨٤).

(٣) فتح المغيث (٣/ ٨١). دار الكتب العلمية – لبنان ط١، ١٤٠٣هـ

المطلب الثالث: بيان مختلف الحديث في عمدة الأحكام.

ذكر الحافظ عبد الغني المقدسي الجمعَ بين حديثين في عمدة الأحكام هما:

الحديث الأول:

٢٥٥-عن أبي قتادة الأنصاري: ((أن رسول اللهﷺ خرج حاجًّا فخرجوا معه فصرف طائفةً منهم - فيهم أبو قتادة - وقال: خذوا ساحل البحر حتى نلتقي فأخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلُّهم؛ إلا أبا قتادة فلم يُحْرِم فبينما هم يسيرون إذْ رأوا حُمُر وَحْش فحمل أبو قتادة على الحُمر فعَقر منها أَتَانًا فنزلْنا فأكلْنا من لحمها ثم قلنا: أنأكلُ لحم صَيدٍ ونحن محرمون؟ فحملْنا ما بقي من لحمها فأدركْنا رسول اللهﷺ فسألناه عن ذلك فقال: منكم أحدٌ أمره أَن يَحمل عليها أو أشار إليها؟ قالوا: لا قال: فكُلوا ما بقي من لحمها)).

وفي رواية: ((قال: هل معكم منه شيءٌ؟ فقلت: نعم فناولتُه العضد فأكل منها)).

الحديث الثاني:

٢٥٦ - عن الصَّعْب بن جَثَّامة اللَّيثيرضي الله عنه ((أنه أهدى إلى النبيﷺ حمارًا وحشيًّا وهو بالأَبْواء أو بِوَدَّان فردَّه عليه فلما رأى ما في وجهه قال: إنَّا لم نردَّه عليك إلا أَنَّا حُرُم)).

وفي لفظ لمسلم " رِجْلَ حمار " وفي لفظ " شِقَّ حمار " وفي لفظ " عَجُزَ حمار ".

قال الحافظ عبدالغني المقدسي: وجهُ هذا الحديث: أنه ظَن أنه صِيد لأجله والمحْرِم لا يأكلُ ما صِيد لأجله[٢].

قلت: هذان الحديثان فيهما ما يوهم التعارض وقد أمكن الجمع بينهما بلا تكلف وهذا بعينه حدُّ مختلف الحديث كما تقدم.

---

(١) ينظر: مختلف الحديث د. أسامة خياط ص٣٣-٣٨ وذكر موقف العلماء من هذا التفريق ص٣٨ وينظر أيضًا: مشكل الحديث ا.د. ياسر شحاتة ص٧١٢ بتصرف مختصرًا وقد ذكر أربعة فروق. موسوعة علوم الحديث الشريف وزارة الأوقاف المصرية القاهرة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٢) ما ذكره المقدسي في عمدته هنا؛ هو ما نقله الترمذي في جامعه(٣/ ٢٠٦) عن الشافعي. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي دار الكتب العلمية – بيروت.

الخاتمة:

وبعدُ، فأحمد الله تعالى على ما منَّ به عليَّ من إنجاز هذا البحث المهمِّ في بابه، وأسأل الله أن يتقبله؛ إنه هو السميع العليم.

هذا، وقد خلصتُ في البحث إلى نتائجَ منها:

-اشتمل البحث على ذكر ثلاثة أنواع من علوم الحديث: فقهِ الحديث، وغريبه، ومختلِفه.

-أثر الفقه الحنبلي كان ظاهرًا على المصنِّف في عمدة الأحكام.

-ورد تفسير أربعين كلمةً غريبةً عقب واحد وثلاثين حديثًا.

-ورد تفسير النبي ﷺ لغريب الحديث في أربعة مواضع.

-ورد تفسير الصحابي رضي الله عنه لغريب الحديث في ثلاثة مواضع.

- تظهر استفادة الحافظ المقدسي من كتب الغريب قبله كابن سلام، وابن قتيبة، والحربي والخطابي، والزمخشري، وترتيبهم حسب استفادة الحافظ المقدسي منهم كما يأتي: أبو عبيد القاسم بن سلام في أحد عشر(١١) موضعًا، والقاضي عياض في تسعة(٩) مواضع، والزمخشري في موضعين اثنين، والحربي في موضع واحد.

- تظهر استفادة الحافظ المقدسي من ابن الأثير، وهو من أقرانه، وقد استفاد منع في ثمانية(٨) مواضع.

-للحافظ المقدسي خمسة (٥)اختيارات في غريب الحديث.

-للحافظ المقدسي خمس (٥)إضافات في تفسير الغريب لم أقف عليها في شيء من كتب الغريب المذكورة آنفًا.

-استفاد مما أضافه الحافظ المقدسي لكتب الغريب جماعة منهم: تقي الدين ابن دقيق العيد، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، والصنعاني.

-ورد مختلف الحديث بين حديثين في عمدة الأحكام.

وأما التوصيات فإني أوصي بما يأتي:

١-إبرازُ جانب الصناعة الحديثية في كتب الحديث المسندة.

٢-ربطُ الجانب النظري بالتطبيقي لعلوم الحديث.

فهرس المراجع والمصادر

١-الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة- بيروت، ١٣٩٣هـ.

٢-إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٣-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، إشراف رضوان جامع رضوان، مكتبة نزار مصطفى الباز -مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤-تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ات٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.١٩٨٩م.

٦-تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان، أستاذ الحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة الكويت، مكتبة المعارف- الرياض، ط١٠، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٧-جامع الترمذي (المطبوع باسم الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩ه)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية – بيروت.

٨-سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني(ت١١٨٢ه)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي-السعودية، ط٣، ١٤٣٣ه.

٩-السُّنن=سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني(ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عوّامة، مؤسسة الريان-بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٠-سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١-شرح السيوطي لسنن النسائي، عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، ط٢، ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م

١٢-صحيح الإمام مسلم=المسند الصحيح المختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ)، بعناية محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة-بيروت، دار المنهاج-جدة، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٣م.

١٣-علوم الحديث=مقدمة ابن الصلاح(التسمية الصحيحة له معرفة أنواع علوم الحديث)، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر-دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٤-عمدة الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي(ت٦٠٦هـ) تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ

١٥-غريب الحديث. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي(ت٢٢٤ه)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٣٩٦ه.

١٦-غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦ه)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط١، ١٣٩٧ه.

١٧-غريب الحديث، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥ه)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥ه.

١٨-غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي(ت٣٨٨ه) تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢ه.

١٩-الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة- لبنان، ط٢.

٢٠-فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ه

٢١-فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت٩٠٢ه)، دار الكتب العلمية – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ

٢٢-الفصل للوصل المدرج في النقل، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي=الخطيب البغدادي(ت٤٦٣ه)، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة- الرياض، ١٤١٨ه.

٢٣-الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ات٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٤-مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء دراسة حديثية أصولية فقهية تحليلية، د. أسامة بن عبدالله خياط، دار الفضيلة ودار ابن حزم-الرياض، ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠١م.

٢٥-مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ) تحقيق: صالح أحمد الشامي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٣٣ه- ٢٠١٢م

٢٦-معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل-بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٧-معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨ه)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية- كراتشي بباكستان، ودار الوعي- حلب، ودار قتيبة- دمشق، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

٢٨-معرفة علوم الحديث وكمية أجناسها أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري(ت٤٠٤هـ) تحقيق: أحمد بن فارس السلوم دار ابن حزم-بيروت ط١ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٩-المغني على مختصر الخِرَقي عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي(ت٦٢٠ه) دار الفكر -بيروت ط١ ١٤٠٥هـ.

٣٠-المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم أبو العباس أحمد بن عمر ين إبراهيم القرطبي(ت٦٥٦هـ) تحقيق: محيي الدين ديب وآخرون دار ابن كثير ودار الكلم الطيب دمشق-بيروت ط١ ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣١-المنتقى شرح موطأ مالك القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٩٤ ه) تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا دار الكتب العلمية-بيروت ط٢ ٢٠٠٩م.

٣٢-موسوعة علوم الحديث الشريف وزارة الأوقاف المصرية القاهرة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٣-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي مطبعة سفير-الرياض ط١ ١٤٢٢هـ

٣٤-النهاية في غريب الحديث والأثر أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) تحقيق: رضوان ماموا مؤسسة الرسالة-بيروت ط١ ١٤٣٢-٢٠١١م.

Two - Publishing Guidelines:

1. The researcher submits their project via journal's email in WORD format, as follows:
   - Font: Traditional Arabic
   - Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18)
   - Research words should not exceed 10000 words.
2. The researcher must also attach the following:
   - A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
   - Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)
   - A letter requesting for the research to be published in the journal, addressed to the editor of the journal and signed by the researcher.
   - A handwritten declaration by the researcher stating the research has not previously been published in any other scientific journal or source.
3. Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:
   - Citing the book title and author(s), including any publication information.
   - Inserting footnotes at the bottom of each page.
   - Writing the Quranic verses in accordance to the *Uthmani* script followed by their reference.

Third: Review and Publication Process:

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research when published will be subject to technical considerations and not related to the research or researcher.
3. The journal reserves the right to publish the research in the edition it deems suitable, or republish the research in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title:

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies

Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board

Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.